S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2853
17 April 1989

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد بيلونوغوف	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الاعضاء:	اثيوبيا	السيد تاديسي
	البرازيل	السيد ألينكار
	الجزائر	السيد جودي
	السنغال	السيدة ديالّو
	الصين	السيد يو منغجيا
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيد تورنود
	كندا	السيد فورتييه
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد رجالي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	نيبال	السيد رانا
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرنغ
	يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

89-60427/A ٠٧١٤ب(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة المتعلقة بأفغانستان

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الامم المتحدة (S/20561)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بناء على المقررات المتخذة في الجلسة الثانية والخمسين بعد الثمانمائة والالفين أدعو ممثل أفغانستان الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثل باكستان الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثل الجمهورية العربية السورية الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد روشان روان (أفغانستان) ، والسيد شاه نواز (باكستان) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلّغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وكوبا والمملكة العربية السعودية ومنغوليا واليابان واليمن الديمقراطية يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد اكسين (تركيا) والسيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد دوغرسورين (منغوليا) والسيد كاغامي (اليابان) والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وأود ان أبلغ أعضاء المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة ، ونصها كما يلي :

"يسرني أن أطلب ، بصفتي رئيس المجموعة الإسلامية ، أن يوجّه مجلس الامن ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الدعوة إلى صاحب السعادة السيد أ. إنجين أنساي ، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الامم المتحدة ، وذلك في إطار نظر المجلس في البند المعنون 'الحالة المتعلقة بأفغانستان' .

وقد عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الامن برقم S/20587 . إذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد أ. إنجين أنساي بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول هو السيد أ. إنجين أنساي ، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الامم المتحدة ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أنساي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود بالنيابة عن الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، السيد حامد الغابد ، وباسمي شخصيا ، أن أشكركم على اعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس حول مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لمنظمتنا .

وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم المنصب السامي ، منصب رئاسة مجلس الامن خلال شهر نيسان/ابريل . وإنني لعلى يقين من أن خبراتكم الدبلوماسية وقدراتكم المهنية ستُمكّنكم من تسيير أعمال المجلس في هذا الشهر بنجاح .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة مستحقة بسلفكم ، سعادة السفيرة عبسة كلودي ديالّو ، ممثلة السنغال ، لما أبدته من مهارة وقدرة في إدارة عمل المجلس خلال الشهر المنصرم .

لقد كانت منظمة المؤتمر الإسلامي من أوائل من أدانوا الغزو الاجنبي لافغانستان . كما أن الدورة الاستثنائية الاولى للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ، التي عقدت في إسلام أباد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، كانت مُكرّسةً لمسألة افغانستان . وقد أدان المؤتمر العدوان العسكري الاجنبي وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الاجنبية من افغانستان ؛ وعلّق عضوية افغانستان في منظمة المؤتمر الإسلامي ؛ ودعا الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى عدم الاعتراف بالنظام غير الشرعي في افغانستان ؛ وأوصى جميع الدول الاعضاء بتأكيد تضامنها مع الشعب الافغاني في كفاحه العادل من أجل حماية عقيدته واستقلاله الوطني وسلامته الإقليمية واستعادة حقه في تقرير مصيره .

وقد أنشأ المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء الخارجية المعقود في إسلام أباد في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٠ ، بمقتضى قراره رقم ١١/١٩ - ع ، لجنة مخصصة مؤلفة من الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ووزيري خارجية باكستان وإيران من أجل إيجاد حل سياسي لمشكلة افغانستان . وبعد ذلك ، انضمت تونس وغيانا لعضوية هذه اللجنة المخصصة . وعقدت هذه اللجنة المخصصة أول اجتماع لها في طهران في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه وعقدت اجتماعها الثاني في مونت بيلرن ، في

سويسرا ، حيث حضر الدورة أيضا ممثلون عن المجاهدين الافغان . وعقدت اللجنة اجتماعات أخرى عديدة في مناسبات مختلفة من أجل النهوض بحل سياسي لمشكلة أفغانستان ، بما في ذلك الاجتماعات التي عُقدت في نيويورك خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومن أجل تقييم الحالة في أفغانستان وتنسيق الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة . والجدير بالذكر في هذا السياق أن ممثلي المجاهدين الافغان قد دُعوا للمشاركة في مؤتمرات القمة الإسلامي الثالث والرابع والخامس ، ولجميع المؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية التي عقدت منذ ذلك الحين .

وفي الوقت ذاته أيدت منظمة المؤتمر الإسلامي تأييدا تاما الجهود الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة ، وخاصة جهود الأمين العام وممثله الشخصي ، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الافغانية .

وخلال السنوات العشر الماضية تعرضت أفغانستان ، البلد المسلم المستقل وغير المنحاز ، العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ، لحرب من أكثر الحروب شراسة ودمارا . وقد حاول الغزاة طيلة الوقت فرض نظام غير شرعي على البلاد بما يتعارض مع إرادة شعب أفغانستان .

ولا تزال جوانب عديدة لحرب أفغانستان خفية علينا ، لكن وجه تلك الحرب القبيح جلي وواضح ، بكل ما تُسببه من قتل وتدمير . إن عدد الذين قتلوا والذين تعين عليهم الهرب من ديارهم ومن وطنهم عدد ضخم . لقد قُتل أكثر من مليون ونصف أفغاني ؛ والتمس أكثر من خمسة ملايين الملاذ في البلدان المجاورة - حوالي ثلث مجموع سكان أفغانستان ؛ وأكثر من ثلاثة ملايين شردوا داخل البلاد ودمرت وخربت ١٠ ٠٠٠ قرية ومدينة . وخلال السنوات التسع الماضية زرعت في أرض أفغانستان الالغام بدلا من البذور .

وشهد العام الماضي أخيرًا نصرًا مجيدًا للأشقاء الافغانيين في كفاحهم البطولي من أجل تحرير بلادهم من الاحتلال الأجنبي . فقد توجت سمات الشجاعة والعزم والإصرار التي تحلّوا بها في جهادهم بالنجاح . وركوعا لضغط المجاهدين الذي لا يحتمل ، انسحبت القوات الأجنبية التي احتلت بلادهم وسعت إلى أن تفرض عليهم

ايديولوجية غريبة إلى بلادها ، ولا يتمتع النظام غير الشرعي الذي نصّبته بأي تأييد من الشعب على الاطلاق .

ويحتفل العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ابتهاجا بفوز الشعب الافغاني ويحييه على انتصاره التاريخي . لقد أضاف فصلا جديدا مجيدا إلى تاريخ الإسلام . ولم يتوان عن التضحية ، رغم عظمها ، في نضاله الباسل من أجل استرداد حريته واستقلاله ، وظفر في النهاية رغم كل الصعاب .

إن الجهاد البطولي الذي شنّه شعب أفغانستان الباسل ضد الغزاة وضد النظام الذي فرض عليه بعد ذلك يُعدّ مثالا على تصميم الشعب الافغاني على الدفاع عن هويته الإسلامية الحقيقية وعن تقاليده وعن استقلاله وسلامته الإقليمية .

إن تصميم المجاهدين الافغان والتأييد الراسخ الذي أبداه له المجتمع الدولي والأمة الاسلامية أديا إلى توقيع اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وفي هذا السياق يستحق صاحب السعادة الأمين العام وممثله الشخصي امتناننا وتقديرنا على النجاح في إبرام الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جنيف .

لقد كانت منظمة المؤتمر الإسلامي سريعة الإستجابة في الإشادة بهذا الانتصار العظيم للمجاهدين وللشعب الافغاني عندما أعلن عن مغادرة آخر مفرزة من الجيش المحتل في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ . ولئن كان هناك ما يدعونا إلى الارتياح بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، فإن محنة الشعب الافغاني لم تنته بعد . فالسلم الذي يصبو إليه لم يتحقق بعد . ولهذا فإنه يواصل كفاحه من أجل القضاء على آخر بقايا الاحتلال الأجنبي ، وستبقى عزيمته على استعادة حقه في تقرير المصير قوية حتى تنتقل السلطة إلى حكومة تمثيلية عريضة القاعدة .

إننا نعتقد أن انتقال السلطة في أفغانستان إلى حكومة مؤقتة عريضة القاعدة تكون مقبولة للشعب الافغاني هو شرط لازم لعودة السلم إلى أفغانستان وإقامة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية للاجئين وممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير ، بعيدا عن التدخل الخارجي أو التخريب أو القسر أو أي نوع من القيود . ولهذا يتعين

على النظام الحالي أن يُفسح المجال لحكومة تُجسّد الطموحات العميقة للشعب الافغاني التي أعرب عنها خلال نضاله الطويل من أجل تحرير بلاده . عندئذ يمكن للسلم أن يسود في أفغانستان .

ومن دواعي الارتياح بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشهد الوحدة الإسلامية التي تجلّت في عقد المجاهدين الافغان لمجلس شورى في شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الذي أدى إلى إنشاء حكومة مؤقتة . وبعد هذا التطور البالغ الأهمية ، كان المؤتمر الاسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في الرياض ، في المملكة العربية السعودية ، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ حدثا تاريخيا بالنسبة لشعب افغانستان . فقد قام المؤتمر بجملة أمور منها أنه أثنى على الكفاح البطولي للشعب الافغاني في استعادة هويته باعتباره بلدًا مستقلاً غير منحاز وإسلاميا ، وأعرب عن تقديره للدور الذي اضطلع به تحالف المجاهدين الافغان في تحقيق أهداف الجهاد الذي يخوضه الشعب الافغاني . وأثنى على تشكيل مجلس الشورى الذي يمثل الشعب الافغاني وإنشاء حكومة مؤقتة . ورحب باتفاق جنيف المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، المبرم تحت رعاية الامم المتحدة ، الذي يُمثل خطوة هامة نحو تحقيق حل سياسي شامل للمشكلة الافغانية . وأشاد باتمام انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، وفقا لاتفاق جنيف ، الذي يُعد خطوة ضرورية لعودة السلم والاستقرار إلى أفغانستان والمنطقة بأكملها . ودعا المؤتمر ممثلي المجاهدين الافغان إلى شغل الكرسي الشاغر لافغانستان في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان مُعلّقا منذ عام ١٩٨٠ .

إن القرار الراسخ الذي اتخذته منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد مرة أخرى على تقدير منظمتنا للكفاح البطولي للمجاهدين الافغان الشجعان ضد الغزاة من الخارج وضد النظام غير التمثيلي وغير الشرعي المفروض عليهم .

وفيما يتصل بالسلسلة الحالية من اجتماعات المجلس والإدعاء الباطل لنظام كابول ، يود وفدي أن يشير إلى حقيقة أن البيان البليغ الذي أدلى به رئيس وفد باكستان قد أجاب إجابة وافية على جميع الاسئلة التي طُرحت . وليس لدينا على الإطلاق

أدنى شك في صدق حكومة وشعب باكستان ، الذي عانى الأمرّين وضحى بالكثير منذ بدء هذه المشكلة ، رغبة منهما في رؤية الأمور في أفغانستان وقد عادت إلى مجراها . ومنذ نجاح إبرام اتفاقات جنيف وامتثال باكستان لهذا الاتفاق بصورة كاملة ، يُعبّر الشعب الأفغاني بطريقته التقليدية والديمقراطية عن تقرير المصير من خلال عقد مجلس الشورى وإنشاء حكومته المؤقتة .

وكما ذكرت من قبل ، أعربت منظمة المؤتمر الإسلامي عن موقفها بصورة قاطعة بمنح مقعد أفغانستان الشاغر لأصحابه الشرعيين . ونود أن ندعو جميع أعضاء المنظمات الحكومية الدولية الأخرى إلى أن تحذو حذونا .

وفي رأينا ، إن مختلف جوانب المشكلة التي لا يزال يتعين حسمها لابد أن يعالجها الأفغانيون بأنفسهم ، لأنها بالتأكيد قضية داخلية تخص ذلك البلد ، ولاسيما بعد انسحاب القوات الأجنبية ، وأي محاولة عقيمة لتدويل المسألة عن طريق طرحها أمام هذا المجلس لن تؤدي إلا الى اطالة أمد حلها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر السيد أنساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : سعادة الرئيس ، يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وأن أتمنى لكم التوفيق . وأذكر ببالغ التقدير سلفكم في رئاسة المجلس للشهر الفائت السفيرة السيدة عبسه كلود ديالو ، المندوبة الدائمة للسنغال ، التي نالت شكرنا وإعجابنا جميعا .

اجتماع اليوم ، للاستماع الى شكوى اليوم ، في مجلس الأمن ، اجتماع تنقصه شرعية الشاكي ، وموضوعية الشكوى ، وعدم اختصاص الجانب المشتكى له .

فالشاكي ، النظام القائم في كابول ، فقد مقومات شرعية الحكم حين تقلص الى حارس لبعض المدن الرئيسية في البلاد ، يحكمها قلاعا ، يحميها بالسلاح فقط ، وقد رفضه الشعب الذي كان منه . ثم أعلن النهاية الفعلية لأية صفة شرعية دولية له مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، دول الشعوب التي ينتمي اليها الشعب الأفغاني بعقيدته وآماله ، في اجتماع الوزراء الأخير في الرياض الشهر الفائت ، حين منح مقعد أفغانستان للحكومة الانتقالية التي انبثقت عن مجلس شورى الشعب الأفغاني ، المجلس الذي اعترف بشرعيته الأصدقاء والأضداد . وقد أشاد مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي في قراره الخاص بأفغانستان بنضال الشعب الأفغاني لاستعادة هوية بلده باعتباره بلدا اسلاميا غير منحاز ومستقلا ، وأعرب عن تقديره لدور تحالف المجاهدين الأفغان في تحقيق أهداف الجهاد وقيام مجلس شورى الشعب الأفغاني وإقامة الحكومة الانتقالية ، ودعا

ممثلي المجاهدين لشغل مقعد أفغانستان في منظمة المؤتمر الاسلامي . كما رحب باتفاقيات جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة ، وأشاد باستكمال انسحاب القوات السوفييتية . لقد قالت الأمة الاسلامية كلمتها في ذلك المؤتمر .

أما موضوعية الشكوى ، فان مشكلة أفغانستان أصبحت اليوم مشكلة داخلية . إنها مشكلة بين نظام حكم معزول في كابول يأبى الرحيل بعد ، وبين الشعب الأفغاني الذي رفضه كما رفض محاولة فرضه حكما وحكاما ضد ارادة الشعب الأفغاني . إن محاولة الشكوى ، واتهام فريق آخر ، لتحويل الأنظار عن حقيقة الموقف سعيا لاعادة تدويل القضية ، بعد أن حُجمت داخل الحدود الأفغانية ، ماهما إلا مناورة أثق أنها لن تنطلي على أحد .

وأما هذه الهيئة الرفيعة ، مجلس الأمن ، الجانب المشتكى اليه ، فاننا نعرف أن نزاعا داخليا ، بين شعب وحاكم افترس كرسي الحكم في ظلام الليل ، لا يقع في ولاية المجلس وفقا للمادة ٣٤ والفقرة الأولى من المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة اللتين أشار اليهما الشاكي .

لن ينقذ تدويل النزاع الأفغاني مرة أخرى النظام في كابول من مصيره المكتوب في الأفق . وخير له أن يفكر بطريقة أصلح لمعالجة وضعه . وقد حزم الشعب الأفغاني أمره فيه ، ورسم طريق البلاد للمستقبل في مجلس شورى الشعب في اجتماعه الأخير .

وإذ نشير بالتقدير الى القرار الشجاع الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي بالانسحاب من أفغانستان ، والالتزام بدقة بموعد منتصف شباط/فبراير الفائت ، لاكمال هذا الانسحاب ، مسلّما بحقائق الموقف السياسية والعسكرية والدولية ، وفوق هذا كله ، العقلانية ، فاننا نرى أن دعم نظام معزول في كابول ، راحل عنها أولا وآخرا ، لن يخدم إلا في خلق جو من التوتر في المنطقة . والمنطقة في غنى عن هذا .

اننا ندعو الدول التي ما زالت تؤيد نظام كابول أن تتخذ قرارا شجاعا آخر ينهي هذه العقبة الأخيرة من طريق استقرار أفغانستان ، ويساعد الشعب الأفغاني في رحلته الطويلة الشاقة لاصلاح ما أفسدته حرب تسع سنوات ، نالت بالاذى كل بيت ونالت كل

أسرة ومسّت كل فرد بشكل أو بآخر ، ويمكنه أن يبدأ مرحلة جديدة يكون نبراسها حسن الجوار .

لقد بيّن لنا الوفد الباكستاني ، بطلاقة سمعتموها في بداية الجلسات ، باطل الشكوى والمدى الذي التزمت به باكستان بالكامل باتفاقيات جنيف ، فوفر علينا الدخول في التفصيلات . وليست هنالك دولة أكثر من باكستان قاست من أزمة غزو أفغانستان ونتائجه ، كما أدى الشعب الباكستاني ، على أحسن ما تكون التأدية ورغم ظروفه الاقتصادية الصعبة ، واجب كرم الجوار تجاه شعب شقيق تعرض للغزو الأجنبي . ولاشك أنه يسعده أن يرى الأمور تعود الى طبيعتها والى شرعيتها .

لا بد أن أكرر هنا أننا في المملكة العربية السعودية ، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، نتابع ، باهتمام بالغ ، سير الأمور في أفغانستان الى مرفأ الاستقرار والأمن . كما نتابع بحرص شديد سلامة الشعب الأفغاني من كل عقبة تقف في طريق وصوله الى كامل حقوقه الشرعية ، الداخلية والخارجية .

إن الإقرار بحق الشعب الأفغاني في إصراره على أن يقف على قدميه حرا ، طليقا من نظام مرفوض معزول ، هو النتيجة المنطقية لتطور الأحداث هناك . وإن محاولة تشويه الصورة بمحاولة تدويل النزاع لن تخدم أحدا . وخير لهذه المظاهرة أن تتوقف ، وأن نضيف لرنة الى جو الانفراج العالمي بإنهاء المأساة التي يحاول نظام كابول تغذيتها بما لا يرضي الله .

وإذ نقف اليوم ، نذكر أفغانستان وشعبها ، فإننا نتذكر أفغانستان وجهادها ، نترحم في الشهر المبارك ، شهر الصيام ، شهر رمضان ، على شهداء الجهاد الأفغاني الذين رسموا للأجيال القادمة طريق الحياة بدمائهم وجهادهم ، ونحيي الدولة الاسلامية الأفغانية وحكومتها الانتقالية والشعب الافغاني المجاهد ، آملين أن يتمكنوا من التقدم دون عوائق ، يعمرون بلادهم ، ويسيرون الى الامام شعبا قويا قادرا بإذن الله على أن يتخطى كل العقبات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أعرب لكم عن تهاني وفد بلادي على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل . إن مهاراتكم الدبلوماسية وحكمتكم ، الى جانب الاحترام الذي نكنه جميعا لدور بلدكم وما يقدمه من إسهامات على الصعيد الدولي ، ستكفل خاتمة ناجحة لمداولات المجلس . أود أيضا أن أسجل تقدير وفد بلادي العميق للسفيرة عبسة كلود ديالو الممثل الدائم للسنغال ، على قيادتها القديرة لأعمال المجلس في شهر آذار/مارس .

لقد تناول ممثل باكستان باستفاضة كبيرة الحالة الفعلية القائمة في أفغانستان . وإنني أوصي المجلس بأن يفكر مليا في النقاط التي أثارها . وسيكون من قبيل الحماقة أن يغيب عن بال المجلس - في تحمسه أو إفراطه في التحمس لواجباته - الواقع الحقيقي للحالة بجميع أبعادها . وسيكون من الخطأ الفادح أن ينتهي الأمر بالمجلس ، في جهد محموم للتعجيل بإحلال السلم ، بدعم المحاولات اليائسة التي يبذلها نظام لم ينشأ عن اختيار شعب ، بل كان ضالعا وشريكا في إدخال مفهوم غريب وقوات أجنبية في أفغانستان مما أدى الى زعزعة استقرارها واقتلاع أعرافها وتراثها وكيانها السياسي .

وقد أحسنت الأمم المتحدة عملا بنزع فتيل الحالة في أفغانستان . وكان اتفاق جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٨ مثالا على الجهد الشاق والفعال الذي تنجزه الأمم المتحدة ؛ فقد أسفر عن انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان . وكان ذلك الانسحاب قرارا هاما رحب به الجميع ، حتى وإن لم يتم إلا بعد إزهاق آلاف الأرواح وتشريد الملايين من اللاجئين وشجب المجتمع الدولي .

وليس واقعيا أن نتوقع أن الانسحاب ، في حد ذاته ، يعني بالضرورة السلم وإعادة البناء . فهذا على أقل تقدير لا ينسحب على أفغانستان بصورة تلقائية . إن الخطأ الذي ارتكب قبل عشر سنوات ، بدعم جيش أجنبي ، بغية تغيير معالم أفغانستان واقتلاع ركائزها التقليدية والدينية لن يتلاشى بمجرد الانسحاب . إن النظام الذي أسسه خيار أجنبي ما زال يتشبث بالسلطة ، ولكنه محاصر وأسير . فهناك جبهة ريفية معادية تتألف من وطنيين أفغان مخلصين لا يتزعزع إيمانهم أبدا ولا إصرارهم على الدفاع عن تقاليدهم واسلوب حياتهم على الرغم من أشد الاسلحة ضراوة وإغراءات ايديولوجية أجنبية ، تتحدى النظام القائم في كابول وتحاصره من جميع الجبهات . فهل في مقدور الأمم المتحدة أو هذا المجلس أن يتجاهل الوضع الحقيقي - المجاهدين الذين تتعاظم قوتهم مع زيادة الدعم الجماعي والشعبي ، والذين طردوا القوات الأجنبية ويحاولون الآن وعلى مستوى القاعدة العريضة أن يستعيدوا لأفغانستان استقلالها واسلوب حياتها الراسخ ؟ كيف يفسر المرء وجود ملايين اللاجئين خارج البلد ، الذين كانوا ضحايا

القلاقل والوجود الاجنبي ، وظلوا يرفضون بثبات جميع القيادات المختلفة والمتغيرة باستمرار التي فرضت في كابول منذ التدخل الاجنبي ؟

إن قيام مجلس الشورى الافغاني بانشاء حكومة أفغانية مؤقتة في شباط/فبراير ١٩٨٩ تمثل قطاعا عريضا من الشعب الافغاني يعد خطوة هامة نحو إعمال حقوق ذلك الشعب في تقرير المصير . لقد نصت الحكومة المؤقتة على تخصيص مناصب وزارية يشغلها ممثلون من كابول . بل الواقع ان الحكومة الانتقالية تمثل خطوة هامة صوب تحقيق تسوية سياسية شاملة للمشكلة الافغانية . وتبوؤ تلك الحكومة مقعد أفغانستان في منظمة المؤتمر الاسلامي لتعزيز هويتها الدولية .

ومن الواضح ان الطريق المفضي الى السلم والمصالحة في أفغانستان يمر عبر اضطلاع الحكومة المؤقتة بدورها الصحيح في شؤون افغانستان الوطنية . إن مزاعم نظام كابول فيما يتعلق بالتدخل الاجنبي ليس من شأنها تعزيز قضية الشعب الافغاني .

أما المطالب الاخرى التي قدمها ممثل كابول واستمع إليها المجلس فلا تلبي الاحتياجات الحيوية للحالة . وهناك بالفعل آلية انشئت بمقتضى اتفاقات جنيف ، هي بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان ، التي دعيت أكثر من مرة للتحري عن الادعاءات بانتهاكات أحكام اتفاقات جنيف . ومن الاهمية بمكان أن نتذكر أن الامم المتحدة ، بنظرها في تلك المطالب ، ليس لها أن تضطلع بمسؤوليات غير واقعية في اطار الحالة السائدة في الصراع الاهلي في أفغانستان .

إن الامم المتحدة عليها أن تتصرف بناء على انجازات جنيف الواقعية التي تحققت في العام الماضي . وعليها أن تقوم بذلك بشكل موضوعي وعلى أساس الوضع الحقيقي . أما أن تكون طرفا في إلقاء اللوم عن أعمال التدخل المزعومة فسيكون ذلك من قبيل سوء الفهم لمسؤولياتها . إن الامم المتحدة ، شأنها شأن المجتمع الدولي ، يجب أن تحترم النضال الذي يخوضه المجاهدون حاليا لتصحيح الخطأ الذي ارتكب بحق أفغانستان قبل عشر سنوات ، وليس هناك من خيار أمام نظام كابول سوى الإذعان لنضال الشعب العنيد الذي يحاصر النظام الآن ، وإفساح الطريق أمام قيادة وحكومة تمثلان أفغانستان تمثيلا حقيقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس إنه ليسعدني أن أعبر لكم عن تهاني وفد بلادي وتهاني الشخصية لترؤسكم مجلس الامن لهذا الشهر ، لا سيما وأن بلدكم الاتحاد السوفياتي يرتبط ببلدي سورية بأوثق علاقات الصداقة والتعاون ، وإننا لواثقون من أن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة سيكون أفضل ضمان لتحقيق أعلى قدر من الإنجازات في أعمال المجلس خلال هذا الشهر .

وإنني لأنتهز هذه المناسبة لاعبر لسعادة سفيرة السنغال السيدة عبسه كلودي دياللو عن عظيم تقديرنا لرئاستها لاعمال المجلس لشهر آذار/مارس الماضي ، ونشكرها على جهودها الدؤوبة التي بذلتها لإنجاح أعمال المجلس .

إن بلادي التي ترتبط بكل من أفغانستان وباكستان الشقيقتين بأوثق العلاقات التاريخية ، رحبت باتفاقات جنيف التي تم التوصل إليها بين الاطراف المعنية في العام الماضي ، ولقد كانت هذه الاتفاقات موضع ارتياح دولي عام باعتبارها عاملا حاسما لإنهاء الخلاف بين الاشقاء ، وكان قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الذي تم اعتماده بتوافق الآراء ، علامة أخرى بارزة على الطريق نحو السلم والتفاهم في المنطقة .

وإن الجمهورية العربية السورية التي تتطلع إلى أن يسود السلم بين الاشقاء لترى أن الالتزام الدقيق باتفاقات جنيف وتنفيذها من كافة الاطراف المعنية لهو الطريق الصحيح والواضح لحل المشكلة . وإننا لنأمل في أنه بعد أن تم إنجاز انسحاب القوات السوفياتية وفقا لتلك الاتفاقات ، أن يستمر احترامها حتى يتمكن الشعب الافغاني الشقيق من تشكيل حكومة وطنية موسّعة تشارك فيها مختلف قطاعات وفئات الشعب الافغاني ، ولكي ينعم هذا البلد غير المنحاز بالامن والاستقرار وعلاقات الصداقة وحسن الجوار مع جيرانه .

وأود بهذه المناسبة أن أعبّر عن تقدير بلادي للعلاقات التقليدية والاخوية القائمة بين الشعبين الشقيقين السوري والباكستاني ورغبتها في تعزيزها وتطويرها لا سيما في عهد السيدة بنا نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي الاتحاد السوفياتي .

المتكلم التالي ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أهنئكم سيدي على توليكم منصب الرئاسة في شهر نيسان/ابريل . ويسعدنا بشكل خاص أن نرى في هذا المنصب الرفيع ممثل بلد تربطه بالجمهورية الديمقراطية الالمانية علاقات الاخوة الوثيقة . وإننا نثق في أنه تحت رئاستكم ستحل القضايا التي يتناولها مجلس الامن على نحو مرض .

يود وفد بلادي في الوقت نفسه أن يعرب عن تقديره لسفيرة السنغال سعادة السيدة عبسه كلودي دياللو التي تولت رئاسة عمل مجلس الامن في شهر آذار/مارس .

يتكلم وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أمام مجلس الامن بشأن هذا البند الوارد في جدول الاعمال انطلاقا من انشغاله بسبب الحالة القائمة في أفغانستان وحولها . وكعضو في المجتمع الدولي ترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أنها تتحمل مسؤولية الإسهام في وضع حد لإراقة الدماء في أفغانستان ، واستعادة السلم والاستقرار في ذلك البلد وفي المنطقة كلها ، ونعبّر عن آرائنا انطلاقا من تضامننا مع الشعب الافغاني المبتلى بهذه المحنة ، ومن اقتناعنا بأن الامم المتحدة ، بعد أن اضطلعت بدور هام في وضع اتفاقات جنيف ، يمكنها أن تقوم بدور أكبر في تنفيذ هذه الاتفاقات .

لقد رحبت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، شأنها في ذلك شأن العالم كله ، باتفاقات جنيف المتعلقة بتسوية سياسية للحالة حول أفغانستان وقد هيأ التوقيع على هذه الاتفاقات الظروف بموجب القانون الدولي للقضاء على واحد من أكثر النزاعات

الاقليمية تعقيدا في عصرنا . وبعد التوقيع على هذه الاتفاقات طالبت بقوة الاغلبية الساحقة من الدول أن تقوم جميع الاطراف المعنية في النزاع بتنفيذ أحكام الاتفاقات تنفيذا كاملا واحترامها . وتم التعبير عن ذلك الطلب أيضا في القرار ٣٠/٤٣ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الثالثة والاربعين . وتود الجمهورية الديمقراطية الالمانية هنا أن تشيد بالتنفيذ الصارم للاتفاقات من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وافغانستان الذي ظهر قبل كل شيء في انسحاب الفرقة العسكرية السوفياتية المحدودة ، الذي بدأ بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٨٨ وانتهى كما كان محددا بتاريخ ١٥ شباط/فبراير الماضي .

إن الفرصة ستكون سانحة للقضاء على الصراع واستعادة السلم في هذا البلد على أساس الوفاق الوطني وضمان الاستقرار والأمن في المنطقة ، إذا قامت الأطراف الأخرى في الاتفاقات بالوفاء أيضا بالمسؤوليات المناطة بها بموجب تلك الاتفاقات . ومع ذلك ، علينا أن نلاحظ هنا - كما تأكد في ملاحظات وزير خارجية أفغانستان - أن هذا لم يحدث بعد .

ولكن هناك أمرا لابد وأنه أصبح واضحا منذ اتفاقات جنيف من خلال التطورات الحاصلة داخل أفغانستان وفي المنطقة المحيطة بها ؛ وهو أن التدخل واستخدام القوة وتقديم المساعدة العسكرية إلى المعارضة ، وتشكيل ما يسمى بالحكومة الانتقالية - وهي لا تمثل كل قوى المعارضة ، ناهيك عن غالبية الشعب الأفغاني ، بل إنها تعمل في أراض أجنبية - كل هذا لا يخدم على الإطلاق مصالح الشعب الأفغاني كما لا يخدم السلم في أفغانستان والمنطقة المحيط بها . وتلك القوى التي وضعت لنفسها هدفا معلنا وهو القضاء على الحكومة الشرعية في أفغانستان هي المسؤولة عن أحداث اليوم . وبالتالي نود أن نؤكد مرة أخرى أن عدم الامتثال لاتفاقات جنيف والقرار ٣٠/٤٣ يعني تقويض سيادة جمهورية أفغانستان وزيادة المخاطر التي تهدد السلم والأمن في المنطقة .

يؤمن وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أنه لا يوجد بديل معقول للحل الشامل للحالة داخل أفغانستان والمنطقة المحيطة بها . ويعتبر أن وقف المواجهة العسكرية ، التي تحركها قوى خارجية ، وتحقيق وقف إطلاق النار هما شرطان أساسيان لا غنى عنهما لوضع حد لإراقة الدماء .

وفي دورة وزراء خارجية الدول الأطراف في حلف وارسو المنعقدة في عاصمة بلادي يوم ١١ و ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٩ أعاد الوزراء التأكيد على عزم دولهم على المشاركة النشطة في السعي من أجل إيجاد حلول سياسية للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط ، وفي آسيا وفي افريقيا وأمريكا الوسطى ، آخذين بعين الاعتبار المصالح المشروعة للأطراف المعنية واحترام حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها .

وفيما يتعلق بأفغانستان يقول بلاغ دورة برلين :

"أعرب الوزراء عن تأييدهم لأفغانستان الديمقراطية المستقلة وغير المنحازة وعن تأييدهم لضمان تنميتها الحرة على أساس سياسة الوفاق الوطني دون أي شكل من أشكال التدخل الخارجي . وأكدوا ضرورة بذل جهود إضافية لإيجاد تسوية لمشكلة أفغانستان" .

وإذا لم يتيسر حل مشكلة أفغانستان بالطرق السلمية ، فقد تظل بؤرة الصراع هذه خطرا يهدد السلم والاستقرار في المنطقة لفترة لا يمكن التنبؤ بها . وبالتالي ، فإننا نؤيد وجود التزام صارم من جانب الأمم المتحدة لضمان تنفيذ اتفاقات جنيف . ونعتقد أن تنفيذ الولاية المناطة ببعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان بموجب اتفاقات جنيف تنفيذا أكثر فاعلية سيكون إسهاما حيويا نحو زيادة دور المنظمة في صنع السلم . وقد تتمثل الخطوة المناسبة الأولى في هذا الاتجاه في إنشاء مواقع مراقبة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة على الحدود الأفغانية ، كما اقترح وزير خارجية أفغانستان في رسالته المؤرخة ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أيضا اقتراح حكومة أفغانستان بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة المسائل المتصلة بحياد أفغانستان وتجريدها من السلاح .

ويرحب وفدي ببيان الأمين العام المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ الذي أكد فيه من جديد

"التزامه بمواصلة تقديم كل المساعدة المطلوبة للشعب الأفغاني للتحقيق المبكر لحل شامل وسياسي في أفغانستان ، كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ٣٠/٤٣" .

وكما أن اتفاقات جنيف هي دليل آخر يؤكد أن المسائل الدولية المعقدة هي أيضا يمكن أن تحل بالوسائل السياسية إذا أُخذت بعين الاعتبار المصالح المشروعة

للأطراف المعنية وإذا توفر القدر المعقول من الاستعداد للتوفيق ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتوقع أن الإرادة السياسية ستسود عندما تصل أيضا مرحلة تنفيذ هذه الاتفاقات .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية حكومة وشعبا كل الإجراءات الكفيلة بضمان حياة سلام ووئام للشعب الافغاني في أفغانستان المستقلة والمحايدة وغير المنحازة . والاقتراحات التي تقدم بها وزير خارجية أفغانستان في بيانه يوم ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ جديرة بتحقيق هذا الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الاتحاد السوفياتي وإليّ شخصيا .

المتكلم التالي هو ممثل كوبا . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل . ونحن مقتنعون بأنه تحت قيادتكم الحكيمة والقديرة سيواصل هذا المجلس الإسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وفقا للولاية المناطة به بموجب الميثاق . ونتعهد بتقديم تعاوننا المتواضع من أجل بلوغ ذلك الهدف .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للطريقة الفعالة التي أدارت بها السفيرة عبسا كلود ديالو أعمال المجلس في شهر آذار/مارس .

وفي رأي كوبا ، ليست سلسلة اجتماعات مجلس الأمن هذه مفيدة فحسب ولكنها ضرورية أيضا ، بسبب الحالة الراهنة في أفغانستان التي تتهدد السلم والأمن في منطقة واسعة من القارة الآسيوية ومن أجل تنفيذ اتفاقات جنيف ، التي كان ينبغي أن تضع حدا للصراع الذي مضى عليه حتى الآن عشر سنوات .

إننا نرحّب بقرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بسحب قواته العسكرية من أفغانستان وفقا لتعهداته ، ونحيّي استعداد حكومة أفغانستان لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتحقيق سلم تفاوضي . وترى كوبا أن التسوية السلمية للمنازعات هي أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة . وهذه حالة لابد فيها من استخدام جميع طاقات هذه المنظمة وذخيرتها المعنوية لضمان السلم في أفغانستان ، ولضمان استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الاقليمية أيضا . ولابد لنا من أن نستعيد السلم والأمن اللذين تتوق اليهما بلدان المنطقة .

ولكن من الضروري لتحقيق ذلك الهدف أن يلتزم جميع أطراف اتفاقات جنيف بتعهداتها وأن تتوقف عن جميع التدخلات الأجنبية في أفغانستان حتى يتمكن الشعب الأفغاني من حل مشاكله بنفسه وتقرير مصيره بحرية ، في ظل حكومة ذات قاعدة عريضة تقوم على المصالحة الوطنية على غرار ما اقترحه الرئيس نجيب الله مرارا .

وليس هناك من شك في أن ما يسمى بالحل العسكري لا يصلح لأفغانستان . وقد قيل إن حكومة كابول سيطاح بها بسرعة ، إلّا أن الأحداث أظهرت بوضوح أن جلال أباد ثانية المدن الكبرى بأفغانستان لم تسقط .

وعلى هذا ، ونظرا للتصاعد الذي حدث في الأشهر الأخيرة الماضية فمن الملحّ أن تتخذ تدابير قوية لإنهاء الصراع . وقد يكون أحد هذه التدابير عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان يمكن فيه حل الخلافات المعلّقة واعتماد اتفاقات لتحقيق سلم عادل ودائم .

وفي نفس الوقت أصبح من الضروري أكثر من ذي قبل تعزيز المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة في البلد . ولهذا وجب علينا تعزيز بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان واعتماد كل التدابير التي قد تمكّنها من تنفيذ ولايتها بشكل واف .

لقد كانت كوبا دائما وستظل من أنصار استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات والمسألة المعروضة على المجلس اليوم ليست استثناء . ولذلك لا نود أن ننتهي دون مناشدة جميع الأطراف من جديد التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان واحترام المبادئ التي يجب أن تحكم التعايش السلمي بين الدول والأخذ بطريق المفاوضات والحوار لوضع حد نهائي لصراع يتحدى الحكمة العالمية .

ونحن ممتنون للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لتذكيرنا في بيانه في ١٤ نيسان/ابريل بشأن هذا الموضوع بفقرة من قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٣ المتخذ بالاجماع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والذي فيه

"تؤكد من جديد حق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخّل أو أعمال هدّامة أو قسر أو تقييد من الخارج من أي نوع كان" (قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٣ ، الفقرة ٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل كوبا على كلماته الطيبة الموجهة لي .

المتكلم التالي هو ممثل منغوليا . وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد دوغرسورن (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أولا أن أهنئكم على تقلّدكم لرئاسة مجلس الامن هذا الشهر . ونحن على ثقة من أن النجاح سيكون حليفكم في الاضطلاع بالمهام الصعبة التي تواجهكم عندما تتطلب الاحداث الصعبة والخطيرة الاهتمام الشديد والعمل الفوري من قِبَل المجلس .

وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين الذين عبّروا عن شكرهم لسلفكم السيدة عبسا كلود ديالو سفيرة السنغال للطريقة القديرة التي أدارت بها أعمال المجلس في شهر آذار/مارس .

وأود أيضا أن أعبّر عن شكري لكم وللأعضاء المجلس الآخرين لإعطائنا هذه الفرصة للتعبير بإيجاز عن موقف حكومتي بالنسبة للبند المعروض على المجلس . وتعلّق حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أهمية خاصة على هذا البند . فهو يؤثر تأثيرا بالغا على المصالح الحيوية لدولة عضو بالامم المتحدة - هي جمهورية أفغانستان - وعلى السلم والامن في آسيا .

لقد رحّب المجتمع الدولي منذ عام بأمل كبير بتوقيع اتفاقات جنيف التي وضعت الاساس القانوني الدولي لتسوية سياسية شاملة للحالة التي نشأت حول أفغانستان . ويذكر الاعضاء أن الاتفاقات نصت على سحب القوات السوفياتية المحدودة التي كانت قد

وزعت في أفغانستان بناء على طلب الحكومة الافغانية . ولكن الهدف الرئيسي لاتفاقات جنيف كان وضع حد للتدخل الاجنبي ، الذي تفاقم وولّد صراعا ضروسا في أفغانستان ، وضمان عودة اللاجئين الافغان بحرية إلى بلدهم .

وقد قامت حكومتا جمهورية أفغانستان والاتحاد السوفياتي ، عن طريق الجهود المشتركة الفعالة ، وفي نطاق الفترة الزمنية المحددة في الاتفاقات ، بتحقيق انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وضمان الشروط اللازمة لحل المشاكل الداخلية في ذلك البلد على أساس سياسة المصالحة الوطنية . وهما الآن يتخذان الخطوات البنّاءة لضمان الالتزام التام باتفاقات جنيف .

إلّا أن تصرفات الاطراف الاخرى في اتفاقات جنيف ، وبخاصة باكستان ، تتناقض بشكل مباشر مع روح هذه الوثائق التاريخية ونصّها . ونجد بصفة خاصة بين جميع المواد والفقرات المختلفة أن هناك انتهاكات تختص بجزء هام من اتفاقات جنيف : وهو الاتفاق الثنائي بين جمهورية أفغانستان وجمهورية باكستان الاسلامية بشأن مبادئ العلاقات المتبادلة ، ولاسيما بشأن عدم التدخل بجميع أنواعه .

وهناك دلائل متزايدة على التصاعد المستمر لهذه الانتهاكات ، كما ورد في بيانات السيد وكيل وزير خارجية أفغانستان وغيره من المتكلمين أمام المجلس . ولهذا سأمتنع عن الدخول في سرد الحقائق مرة أخرى .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على أنه ، تطبيقا لهذا الاتفاق ، تعهدت الأطراف بما يلي : "الامتناع عن القيام ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بتعزيز أو تشجيع أو دعم أنشطة التمرد أو الانفصال ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر" (S/19835 ، المرفق ، المادة الثانية ، الفقرة ٧) . بيد أن القوى الخارجية تواصل تمويل وتسليح المجموعات المتطرفة المناهضة للحكومة وتشجع الأعمال المسلحة الدموية وتنظمها . وهذه القوى لا تبذل أي جهد لإخفاء محاولاتها الرامية إلى الإطاحة بالحكومة الشرعية لجمهورية أفغانستان رغم أن افغانستان طرف مساو مع الأطراف الأخرى في اتفاقات جنيف . وفي ضوء ذلك ، نجد أن مما يلقي الضوء على الوضع بصفة خاصة هو تجميع ما يسمى "بالحكومة المؤقتة" . في أراض باكستان والهجمات الشرسة التي تنظم هناك على جلال أباد وعلى المدن الأفغانية الأخرى .

وهذه الأعمال قد تعرضت لإدانة شديدة من جانب جميع القوى المحلبة للسلم التي تدافع عن مصالح الشعبين الأفغاني والباكستاني وتحترم مبادئ العدالة والإلتزام للالتزامات المضطلع بها . كما أن هذه الأعمال تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ومع روح عصرنا ، في الوقت الذي يتزايد فيه الاعتراف بالحاجة إلى ضمان سيادة القانون في العلاقات الدولية .

ويشعر وفدي بالقلق بصفة خاصة إزاء خطر احتمال التدخل العسكري في أفغانستان ، والتحذير في هذا الشأن قد أصدره وزير خارجية أفغانستان هنا في مجلس الأمن . ويدلل هذا ، مرة أخرى ، على أن استمرار الحالة الراهنة في افغانستان ، وخاصة زيادة تفاقمها ، يهددان قضية السلم والأمن في المنطقة . كما نشعر بالقلق إزاء تقارير وسائل الإعلام بأن المتمردين المتشددين يقيمون اتصالات مع العناصر المتطرفة في بلدان معينة في المنطقة ويقومون بمحاولات لتجنيد ما يسمى "المتطوعين" .

وتصعيد التدخل الحالي في الشؤون الأفغانية بعد انسحاب القوات السوفياتية يجعل من الجلي تماما أن وجودها لم يكن السبب في الأزمة التي نشأت في ذلك البلد . إن الأسباب كانت مختلفة تمام الاختلاف .

ومن ناحية أخرى ، لقد أظهر مسار الأحداث أن الحكومة الافغانية والشعب الافغاني والجيش الافغاني عازمون عزما تاما وقادرون على الدفاع عن حريتهم واستقلالهم وسلامة أراضيهم . ونحن على علم بالتقاليد البطولية للشعب الافغاني في نضاله ضد المستعمرين من أجل حريته واستقلاله وتقرير مصيره .

وجمهورية منغوليا الشعبية تؤيد تأييدا حارا الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية افغانستان ، بقيادة الرئيس نجيب الله ، والتي ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وكفالة حق الشعب الأفغاني في اختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدون تدخل خارجي على الإطلاق . وتقدر حكومتنا تقديرا كبيرا الأعمال الدبلوماسية وغيرها من الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد السوفياتي بصفته الدولة الضامنة دعما لتحقيق التسوية السياسية للمشكلة . والتنازلات البناءة والواقعية التي قدمها الجانبان الافغاني والسوفياتي هي دليل ملموس على حسن نيتهما .

ويناشد وفدي مجلس الامن أن يتخذ تدابير عاجلة لكفالة الامتثال التام لاتفاقات جنيف .

لقد ناشد مجلس الامن كل الاطراف والدول الضامنة لاتفاقات جنيف أن تبذل كل ما في وسعها للدعوة إلى الوقف الفوري للتدخل الخارجي في شؤون افغانستان ، ولإقامة وقف لإطلاق النار وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار فيما بين الافغانيين بهدف تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة .

إن الوزع السريع للعدد اللازم من مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طول الحدود الافغانية الباكستانية إجراء ملح للغاية في ظل الظروف الراهنة .

ويؤيد وفدي الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي لتطبيع الحالة في افغانستان ، تحت إشراف الامم المتحدة وعلى أساس اتفاقات جنيف .

وختاما ، نعرب عن الأمل في أن يصدر مجلس الامن ، الذي يدرك المسؤولية الكبرى الواقعة على عاتقه في صيانة السلم والامن الدوليين ، قرارات محددة تسهم في وضع حد للتدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان من أجل المصلحة الحقيقية للشعب الافغاني وللسلم والامن في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل منغوليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل تركيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ، سيدي ، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم بالتهاني على انتخابكم لرئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل وبأطيب الأماني بالنجاح . ويسرنا أن نراكم رئيسا لمجلس الأمن ، وأنتم ممثل الاتحاد السوفياتي ، البلد الذي تربطه بتركيا علاقات طيبة جدا . ونحن على ثقة من أن مجلس الأمن سيستفيد من مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم في معالجة المسائل الدولية الحساسة .

وأود بالمثل أن أشيد بالسفيرة عبسة كلود ديالو ممثلة السنغال على قيادتها لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس بمقدرة وتميز .

تدور هذه المناقشة بعد مرور عام بالتحديد على إبرام اتفاقات جنيف . وما من شك في أن إبرام هذه الاتفاقات قد شكل خطوة هامة صوب التسوية السياسية للمشكلة الافغانية . ومن خلال هذه الاتفاقات ، شهد المجتمع الدولي انسحاب القوات الأجنبية ورحب بالفرصة التي اتيحت للشعب الافغاني لكي يقرر مصيره بحرية . واليوم ، تبرز الحاجة إلى إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل الشعب الافغاني تمثيلا تاما ، بوصفها عنصرا أساسيا في الحل الدائم لهذه المشكلة . ونعتبر الحكومة المؤقتة التي أقامها مجلس الشورى في شباط/فبراير الماضي خطوة إيجابية في الاتجاه السليم . وفي هذا الصدد ، أود بدوري أن أذكّر بأن المؤتمر الإسلامي قد عبّر عن تأييده لهذا التطور أثناء اجتماعه الأخير في الرياض .

إن حجم المعاناة البشرية التي لحقت بالشعب الافغاني معروف تماما . ولقد كانت خسارة الأرواح والتدمير المادي فادحين . كما كان هناك تشريد كبير للسكان . ولقد قدم ممثل باكستان عرضا مؤثرا للحالة السائدة في البلد ، في بيانه الشامل أمام مجلس الأمن يوم الثلاثاء الماضي . ولسوء الحظ ، لم يمكن حتى الآن الاضطلاع بعمل دولي فعال لتخفيف المحن الاقتصادية والمعاناة الانسانية التي وصفت في مختلف تقارير منسق الأمم المتحدة لبرامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية .

وفي الوقت الراهن ما زالت باكستان وإيران تتحملان العبء الجسيم لتوفير المأوى لما يقرب من خمسة ملايين من اللاجئين الافغان الذين شردوا من ديارهم . ونحن ندرك تماما التضحيات الهائلة التي تبذلها باكستان في إيواء الملايين من الضحايا المعدمين لهذه الحرب الضروس .

إن تركيا تربطها بالامة الافغانية أواصر صداقة عريقة ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن الشعب الافغاني في أقرب وقت ممكن من البدء في تضميد جراحه . إلا انه من غير الواقعي أن نتوقع حسم المشاكل الإنسانية والإنمائية الحالية في ظل الظروف السائدة في افغانستان . فمن الواضح أن إعادة توطين اللاجئين وإعادة تأهيلهم ، بالإضافة الى التغلّب على الخلل الاقتصادي العميق ، تتوقف على حل سياسي يتطابق تماما مع تطلعات جميع قطاعات الامة الافغانية .

إن اتفاقات جنيف وقرارات الجمعية العامة تشكّل الاساس السليم الذي تقوم عليه التسوية السياسية لمشكلة افغانستان . وتركيا على اقتناع بأن الشعب الأفغاني ، بعد عشر سنوات من التضحيات الجسام ، له الحق في أن يعيش في سلم في ظل حكومة يختارها بنفسه ، حتى يتمكن من استئناف أنشطته الطبيعية وإعادة بناء بلده . وواجب المجتمع الدولي هو أن يساعده على بلوغ ذلك الهدف .

إن لتركيا تقاليد تعاون عريقة مع أفغانستان ، يرجع عهدها الى مطلع هذا القرن . وانطلاقا من هذه الروح سيسعدها أن تقوم بدورها في مداواة جراح تلك الامة الأبيّة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل اليابان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والإدلاء ببيانه .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على تولّيكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . وإنني لعلى ثقة بأنه بفضل إرشادكم ومهارتكم الدبلوماسية سيتوج عمل المجلس بنتيجة مثمرة .

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للطريقة المثلى التي أدارت بها السفيرة عبسه كلـــود ديالّو ممثلة السنغال أعمال المجلس أثناء شهر آذار/مارس .

في ١٤ نيسان/ابريل احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى للتوقيع على اتفاقـــات جنيف . وتود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر التأكيد على تقديرها لجهود الأميـــن العام وعلى الأهمية التاريخية للاتفاقات ، وأن تثني مرة أخرى على الجهود التـــي بذلتها الأطراف المعنية والتي أدّت الى نتيجة ناجحة لمفاوضات شاقة . في الآونـــة الأخيرة شهدت بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في افغانستان وباكستان الانسحـــاب الكامل للقوات السوفياتية من افغانستان وفقا لاتفاقات جنيف ، الذي يتسم بأهميـــة حاسمة بالنسبة للتسوية العادلة والشاملة للمشكلة .

وقد استمعنا أثناء المناقشات التي أجريت في مجلس الأمن يوم الثلاثـــاء الماضي ، ومرة أخرى هذا اليوم ، الى ادعاءات تتعلق بانتهاك اتفاقات جنيـــف . واليابان يقلقها كثيرا أن تكون تلك الانتهاكات قد ارتكبت بالفعل ، وتحث جميـــع الأطراف المعنية على احترام التزاماتها بموجب الاتفاقات ، وعلى الوفاء بها . ومـــع ذلك ، إذا كانت المسألة قيد البحث تتعلق فعلا بانتهاكات لاتفاقات جنيف ، فلا يسعنـــا إلا أن نتشكك في صحة مناقشتها هنا اليوم . أولا ، وكما هو واضح للجميع ، توفـــر اتفاقات جنيف آلية لتسوية المنازعات . ونحن نفهم أن بعثة الأمم المتحدة للمساعـــي الحميدة في افغانستان وباكستان ، بعد تلقيها الشكاوى من الجانبين ، تضطلع علـــى النحو الواجب بتحرياتها المفصلة . ومن المهم بالتالي أن نحجم تماما عن إجراء أيـــة مناقشات قد تؤثر على حيدة تحريات البعثة وعلى سلامة اتفاقات جنيف . وحكومة اليابـــان تتطلع الى التقرير الذي سترفعه البعثة في الوقت المناسب الى الأمين العام والـــى الأطراف المعنية ، من أجل المساعدة على تحقيق تسوية مبكرة للمشكلة .

لقد كان الهدف النهائي لاتفاقات جنيف حصول الشعب الأفغاني على حق تقريـــر المصير دون تدخل خارجي ، حتى يتمكن من العيش في سلم دائم في ظل حكومة تمثله تمثيـــلا حقيقيا . ومن ثم ، إذا كان المراد إحلال السلم الدائم في افغانستان ، فمن الأساســـي أن تنشأ حكومـــة ذات قاعـــدة عريضة ، تمثل بحق شعب افغانستان ، وتتولـــى حكم البلاد .

واليابان مرة أخرى تناشد الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة ، كيما تكثّف جهودها ، كل فيما يخصه ، لتحقيق ذلك الهدف .

ان معاناة اللاجئين الافغان ستظل مستمرة الى أن يتسنى إعادة السلم والوحدة الى افغانستان . ويحدو حكومة اليابان أمل صادق في أن تتحقق عما قريب العودة الطوعية للاجئين . وأود في هذا الصدد أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديدة نية حكومة اليابان في مواصلة تقديم مساعدتها الإيجابية عن طريق الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، من أجل العودة الطوعية للاجئين ، بالتشاور مع البلدان المعنية . أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الخالص للتضحيات الهائلة والمساعدات الضخمة التي قدمتها حكومة باكستان من أجل الشعب الافغاني وقضية تقرير مصيره ورفاهيته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اليابان على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلّم التالي ممثل اليمن الديمقراطية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أهنئكم على تولّيكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وإنني على ثقة بأنكم - بما عرفتم به من كياسة وخبرة - ستقودون أعمال المجلس بنجاح . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيدة عبسه كلود ديالّو - المندوبة الدائمة للسنغال - التي ترأست مجلس الامن بجدارة في الشهر المنصرم .

مما لا شك فيه أن المناخ السياسي الدولي يتأثر ، بهذا القدر أو ذاك ، بالنزاعات الإقليمية ، وبمدى اتساعها واقترابها الى حدود الازمة الإقليمية ، وحتى الدولية . على أن الازمة الخاصة بافغانستان ، والتي أدّت الى انعقاد الجمعية العامة في دورة استثنائية في مطلع عام ١٩٨٠ ، قد عكست نفسها بشكل مباشر على المناخ السياسي الدولي الذي أخذ يتدهور بشكل متسارع على إثر تلك الازمة ، فاتسم عقد الثمانينات بالمجابهة والتوتر على أكثر من صعيد ، وفي أكثر من منطقة .

وكما كان اندلاع الازمة الخاصة بأفغانستان سببا في تعكير المناخ السياسي الدولي وتدهور العلاقات الدولية ، فإن توقيع جميع الأطراف المعنية على اتفاقية جنيف لتسوية الوضع الخاص بأفغانستان في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ قد مثل نهاية لمرحلة المواجهة والصراع الحاد على النطاق الدولي ، وبداية حقيقية لتسوية المشكلة الخاصة بأفغانستان . ولقد جاء المجتمع الدولي ليبارك اتفاقية جنيف ، حيث رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتلك الاتفاقية بموجب قرارها الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بتوافق الآراء وللمرة الأولى .

ولقد شكل قرار الجمعية العامة الإطار العام لتسوية الوضع الخاص بأفغانستان . فبالاضافة الى الترحيب باتفاقية جنيف والدعوة لتطبيقها نصا وروحا ، حدد القرار عناصر التسوية وأهمها : التأكيد على استكمال انسحاب القوات الأجنبية وفقا لاتفاقية جنيف ، واحترام سيادة أفغانستان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم انحيازها وكذلك حق الشعب الأفغاني في اختيار نظام الحكم الذي يريده ، بدون أي تدخل خارجي ؛ والعمل على تهيئة ظروف السلام لتمكين اللاجئين من العودة الى وطنهم ، كما شدد القرار على الحاجة الى بدء حوار بين الأفغانيين أنفسهم ، بقصد تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تستند على دعم واسع بمشاركة جميع فئات الشعب الأفغاني .

فما هي الخطوات التي اتخذت لتنفيذ اتفاقية جنيف والعمل بقرار الجمعية العامة ، وما هي المستجدات السياسية والعسكرية على أرض الواقع ؟ وكيف يمكن لمجلس الأمن - في نظرنا - أن يساهم في تهيئة الظروف لإحلال السلام وعودة اللاجئين الأفغان ، في ظل المصالحة الوطنية التي لا بد أن تشمل جميع فئات الشعب الأفغاني بدون استثناء ؟

لم يتوقع أحد أن تتم تسوية الوضع الخاص بأفغانستان بمجرد اتفاق الأطراف المعنية على عناصر تلك التسوية . فاتفاقية جنيف لم تقدم الحل المثالي الذي لا يترك مجالا لاستمرار النزاع المسلح بعد انسحاب القوات الأجنبية ، وكذلك الحال بالنسبة لقرار الجمعية العامة . فكيف يمكن تهيئة مناخ سلمي دون وقف إطلاق النار ؟

وكيف يمكن للاجئين الافغان أن يعودوا الى وطنهم بدون توفر حالة سلمية ؟ ثم كيف يمكن أن يجري الحوار بين الافغانيين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ، وبمشاركة كل الفئات الافغانية في ذلك الحوار ، بدون وقف إطلاق النار ، بما لذلك من دلالات هامة ؟ فالقبول بوقف إطلاق النار هو المؤشر الوحيد بأن ثمة استعداد للقبول بالامر الواقع كقاعدة للتفاوض بين الاطراف المتنازعة . ليس ذلك فحسب ، بل إن القبول بوقف إطلاق النار هو المعيار الوحيد بأن الخيار العسكري لحل المشكلة قد وصل الى طريق مسدود .

ليس من قبيل الصدفة أن قوى المعارضة الافغانية وحلفاءها هم الذين أصروا على استبعاد أي إشارة الى وقف إطلاق النار في اتفاقية جنيف وفي قرار الجمعية العامة ، فلقد ظنوا أن انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان سيوفر لهم شروط النصر العسكري السريع . بيد أنه قد اتضح أن المعارضة الافغانية قد أساءت التقدير وأخطأت في حسابات موازين القوى بعد انسحاب القوات الاجنبية . ومن المؤسف أن مؤيدي المعارضة قد اندفعوا فوقعوا في نفس الخطأ ، فضاعت الفرصة السانحة لإيجاد حل مشرّف يؤمّن توازن المصالح الداخلية والخارجية .

لنعد الآن الى الماضي القريب ونتأمل ما الذي حدث على أرض الواقع منذ أن أصدرت الجمعية العامة قرارها الخاص بالوضع في أفغانستان .

أولا ، لقد تم انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان ، حتى آخر جندي ، وفقا لما نصت عليه اتفاقية جنيف ؛

ثانيا : بالرغم من انسحاب القوات الاجنبية من جميع الاراضي الافغانية وتوقفها عن المشاركة في القتال بشكل عام ، لم يتغير الوضع العسكري في البلاد إلاّ بشكل طفيف ليست له أي دلالة فعلية على موازين القوى . فلقد ظلت قوات الحكومة الافغانية تسيطر على معظم المدن ، بما في ذلك العاصمة كابول ، بينما ظلت قوات المعارضة تنتشر في الارياف . وهكذا سقطت تنبؤات المعارضة وحلفائها بأن قوات الحكومة لن تصمد أمام هجوم المعارضة بعد انسحاب القوات الاجنبية . وبالرغم من أن المعارضة قد حشدت

الإمكانيات العسكرية الهائلة واستخدمتها لاختراق الدفاعات الحكومية حوالي جلال آباد ، فقد منيت بفشل ذريع وتكبدت خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد ، وذلك مما يؤسف له ، بينما استقر الوضع العسكري على ما هو عليه - لا غالب ولا مغلوب ، ولا مجال لتسوية المشكلة إلاّ بالطرق السلمية . وأما خيار الحرب فقد انتهى كوسيلة للحل ، وإن كان سيظل سببا للدمار .

ثالثا ، من المؤسف أن المعارضة الأفغانية قد أساءت تقدير الموقف للمرة الثانية . فبعد أن أخفقت في اختراق المدن والسيطرة على العاصمة وبقية البلاد ، لجأت الى محاولة أخرى لتوظيف الجهد السياسي لتحقيق ما عجزت عنه إمكانياتها العسكرية . فبدلا من تحكيم العقل ، والقبول بمبدأ الحوار بين جميع الفئات الأفغانية بدون استثناء ، في ظل اجواء السلام ووقف القتال - بدلا من ذلك - أعلنت قيام حكومة إدعت أنها تمثل الشعب الأفغاني بكامله ، علما بأنها لم تمثل حتى فئات المعارضة بكاملها ، فضلا عن أنها تجاهلت الحكومة الشرعية والفئات المستقلة الأخرى .

إن الحصار الذي تتعرض له بعض المدن الأفغانية ، بما في ذلك العاصمة كابول ، يذكرني بالحصار الذي تعرضت له مدينة صنعاء الباسلة من قبل الفلول الملكية ، وكما هو الحال في أفغانستان فقد جاء حصار صنعاء بعد انسحاب القوات المصرية التي ذهبت لنجدة الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري . لقد استمر حصار صنعاء ، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٨ ، لأكثر من سبعين يوما ، وقد شارك كل سكان المدينة ، رجالا ونساء وأطفالا ، في مقاومة بطولية صامدة ، تُوّجت في الأخير باختراق الحصار ودحر العدو ، بالرغم من أن أقرب أصدقاء النظام الجمهوري كانوا على بُعد آلاف الأميال . فكيف الحال بالنسبة لكابول وبقية المدن الأفغانية .

إننا لا نملك إلاّ أن نناشد جميع الأطراف بالاحتكام الى المنطق واللجوء الى الحوار الجاد آملين أن يساهم مجلسكم الموقر في تعزيز قرار الجمعية العامة من خلال الدعوة الى وقف إطلاق النار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اليمن الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم المسؤوليات العظام لرئاسة مجلس الأمن . وإنني متأكد أنكم ستضطلعون بها بإنصاف وكفاءة وإدارة حكيمة .

لقد وصلت إلى هذا المحفل كعضو جديد عندما كانت السفيرة عبسة كلود ديالو توشك على الانتهاء من مهامها كرئيسة لمجلس الأمن . وأود بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي أن أشكرها على الطريقة الممتازة التي اضطلعت بها بمسؤولياتها كرئيسة للمجلس .

وإذا سمحتم لي ببعض الكلمات الشخصية قبل الإدلاء ببياني فإني أود أن أشكركم وجميع أعضاء المجلس الآخرين الذين رحبوا بي بحرارة . إنني أتسنّم واجباتي في تمثيل بلدي هنا بشعور عميق بالمسؤولية . ومما يدعو إلى الأسف أن أول بيان لي أمام المجلس يأتي في نقاش حول مسألة وفي مناسبة لا تبشر بأي نشاط بناء .

لقد تابعت حكومة الولايات المتحدة بكثير من القلق الحالة في أفغانستان خلال الـ ١٠ أعوام الماضية . وهناك معاناة مأساوية خاضها الشعب الأفغاني في حربه من أجل حريته وتخلصه من القسر والسيطرة الأجنبيين . وكان توقيع اتفاقات جنيف منذ عام انطلاقة عظيمة لأنها أدت إلى إنسحاب القوات السوفياتية التي أدان المجتمع الدولي بصفة مستمرة وبكل حق وجودها هناك .

وسياسة حكومة بلدي إزاء أفغانستان بسيطة وصريحة : ترتكز على الأخذ ، فوق كل شيء ، بالمبدأ القائل بأنه يجب السماح للشعب الأفغاني بتقرير مصيره بنفسه دون أي تدخل أو قسر . ويجب تهيئة الظروف اللازمة لتمكين الشعب الأفغاني من القيام بتقرير مصيره بشكل حقيقي . إن نظام كابول غير المشروع يعقد العزم الآن على عرقلة هذه العملية ويحاول إحكام قبضته الواهنة على أفغانستان . ولسوء الطالع يبدو أن نفس هذا النظام يستخدم ما يجرى في المجلس الآن كجزء من هذه المحاولة .

إن الشعب الأفغاني حارب الغزاة بنجاح طوال تاريخه . وقد كان الكفاح ضد آخر محاولة للسيطرة الأجنبية كفاحا طويلا وشاقا . والشعب الأفغاني ، بدفاعه عن سيادته ، قد كسب معركة تقرير مصيره . والولايات المتحدة تؤيد بقوة رغبته في اتخاذ قراره بنفسه فيما يتصل بمستقبله الآن بعد أن انسحبت القوات السوفياتية . وبعد نضال الشعب الأفغاني الطويل لا نعتقد أنه سيتحمل أي تدخل غير مشروع من أية قوة أجنبية .

هناك دور يليق بالمجتمع الدولي القيام به ، وهو بالطبع الاستمرار في دعم رغبة الشعب الأفغاني في اختيار حكومته بنفسه ، وتقديم المساعدة للاجئين لتمكينهم من العودة إلى ديارهم في أمان وبشرف ، والمساعدة في إعادة إعمار البلد بعد تحقيق الاستقرار والسلم .

وهناك في الوقت الحالي عدة آليات تابعة للأمم المتحدة لمعالجة المشاكل التي تبعث عن هذا الصراع . والولايات المتحدة تؤيدها تأييدا تاما . ولكن الولايات المتحدة ستعارض أية محاولة لاستخدام هذه الآليات في إبقاء النظام غير المشروع في كابول أو لفرض تسوية سياسية على الشعب الأفغاني .

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور إنساني هام تجاه الشعب الأفغاني . فتعليم اللاجئين كيفية اكتشاف الألغام التي وضعتها القوات السوفياتية والقوات التابعة لكابول بكل تهور سينقذ الكثير من الأرواح . ونحن نأمل أن يحيل الاتحاد السوفياتي وكابول إلى الأمم المتحدة الخرائط التي تحدد مواقع حقول الألغام ، لاسيما في المناطق الشاسعة التي تخلصت الآن من سيطرة كابول ، وذلك حتى يمكن البدء في إزالة الألغام وعودة اللاجئين إلى ديارهم . إن تعيين الأمير صدر الدين لتوجيه نشاطات الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة في تقديم المساعدة للاجئين سيساعد إلى حد كبير في تخفيف المعاناة .

لقد استمع المجلس في هذا النقاش إلى الاتهامات العديدة المواجهة إلى باكستان ، الأمة التي ضحت بالكثير لكي تساعد في رعاية الملايين من اللاجئين الأفغان وإطعامهم ، وهم أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم . ولست بحاجة إلى التعليق

المسهب على هذه المزاعم الزائفة . فقد شجبها ممثل باكستان ببلاغة . إلا أنني أسجل القلق العميق للولايات المتحدة إزاء إدخال القذائف من طراز "سكاد" ، التي أُطلقت إحداها على باكستان خلال الأيام القليلة الماضية . ويصور هذا الهجوم التدابير اليائسة التي تستخدمها كابول لتحاشي ما لا يمكن تحاشيه .

وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار ، فإن حكومة بلدي ترى أن هذه قضية لا يقررها إلّا الشعب الأفغاني نفسه .

ولا ترى الولايات المتحدة أن مجلس الأمن يمكنه أو يجب عليه في الوقت الحالي الاضطلاع بدور أكبر في أفغانستان إلّا إذا طلب الشعب الأفغاني وجميع الأطراف الأفغانية مشاركة أكبر من جانب المجلس . ونأمل أن تنعم أفغانستان عن قريب بالسلم الحقيقي والاستقرار وأن تتاح الفرصة لشعبها لتقرير مصيره بنفسه . لقد كان الصراع شاقا وطويلا تطلّب أكثر من تسع سنوات قبل أن تنسحب القوات السوفياتية . وقد انسحبت منذ شهرين فقط . وينبغي للشعب الأفغاني الآن أن يقرر بحرية وبنفسه نظام الحكم الذي يرتئيه . ويجب أن يسمح له بإيجاد القاسم المشترك أو التفاهم الذي يسمح له باستعادة حياة سياسية وطنية متماسكة وذات هدف .

إن الأمم المتحدة تقوم بدور مساعد مفيد . والوقت الآن هو الوقت الملائم للأمم المتحدة لتساند وتساعد الشعب الأفغاني في جهوده لتحقيق تقرير المصير الكامل . وليس وقت فرض حل سياسي محدد عليه . فقد كسب حقه في تقرير مصيره بنفسه عن طريق التضحيات الجسام والمعاناة . ويجب أن نؤازره في تحقيق ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

لم يبق على القائمة متكلمون آخرون . سيعقد مجلس الأمن جلسته القادمة لمتابعة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال على الأغلب صباح يوم الأربعاء ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ - وذلك بالطبع إذا نجحنا في انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية غدا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠